

استعرض الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد العمر كيف نجح «بيتك» في تخطي تداعيات أسوأ أزمة مالية عالمية وإتمامه بنجاح خطة إعادة الهيكلة التي بدأ فيها منذ أكثر من عامين ركز خلالها على استدامة العوائد للمودعين والمستثمرين ونجح في زيادة إيراداته وأرباحه السنوية بشكل لافت للانتباه. وقال العمر في حديث صحافي مطول شاركت فيه «الانباء» إن سياسة وآلية عمل «بيتك» الجديدة تتركز في استغلال قدراته التشغيلية حيث تم إقرار إنشاء 3 شركات متخصصة في الكابيتال ماركت والاستثمار والعقار. وأوضح العمر أن «بيتك» نجح في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة والاستفادة من معرفة البيئة التشغيلية وكيفية استخدام القدرات الرئيسية للبنك في زيادة الإيرادات وتخفيض المصاريف، وهو ما انعكس إيجابيا على نمو الإيرادات الإجمالية بنحو 17٪ وزيادة الأرباح بنسبة 18٪، وبلغت أرباح المساهمين 50 مليون دينار مقابل 42 مليوناً، بالإضافة إلى أن نسبة الإيرادات من الخارج زادت بنسبة 6٪ خلال النصف الأول من العام 2013. العمر قدّم في حوارهِ مع «الانباء» تصوراتهِ حول كيفية مواجهة الأزمات ودرء خطرها، وطالب بسرعة تنفيذ خطة التنمية لأهميتها في تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي التفاصيل:

كتب: هشام أبو شادي - أحمد مغربي

الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي استعرض في حوار مطول تصوراتهِ حول كيفية مواجهة الأزمات ودرء خطرها

محمد العمر: خطة إعادة هيكلة «بيتك» نقطة تحول كبيرة ويتم جني ثمارها



محمد العمر

الإيجابية بالتأكيد لا، لأن «بيتك» زاد إيراداته والتي رفعت من توزيعات البنك السنوية سواء على مستوى توزيعات البنك على المودعين بالسوق أو على المساهمين، فربحية السهم ارتفعت عن 2012 وكنسبة وتناسب ارتفعت جميع المؤشرات المالية للبنك خلال الربع الثاني من 2013 مقارنة بالربع الأول من 2013 وكذلك مقارنة بالربع الأخير من العام 2012.

وهنا لابد أن أؤكد على أن ارتفاع المؤشرات المالية لـ «بيتك» يعود إلى العمل الدؤوب وخطة إعادة الهيكلة.

الإدارة الحسنة هي التي تحتمل وتسير بحذر في ظل الأزمات، لكن استمرار أخذ التخصصات معناه أن هناك أزمة في الشركات الخارجية؟
● من خلال متابعة أداء الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية يمكن التعرف على أداء الشركات ومعرفة مدى إمكانية التزام الشركات بالسداد من عدمه، فالأزمة المالية العالمية مازالت قائمة، لكن ينبغي أن يواكب «بيتك» التطورات في السوق المحلي والتصرف على مدى تعثر الشركات المحلية، وللتأكد فإنه عند مقارنة مخصصات «بيتك» في النصف الأول البالغة 103 ملايين دينار مع إجمالي أصول البنك تجدها ضئيلة جدا ولا تعتبر مصدرا قلق.

هل الفترة المقبلة ستدفع «بيتك» إلى اتباع سياسة «شد الأزرمة»؟
● لا بد هنا من التركيز على جزأين مهمين هما التوزيعات على المودعين والتوزيعات على المساهمين، «بيتك» في أشد بأسوأ الأوقات في عام 2010 و2011 وزع على المساهمين والمودعين أرباحا، وحاليا بدأ التعافي التدريجي من الأزمة، لذا فإن سياسة شد الأزرمة ستكون انتهت.

متى يصل بيت التمويل الكويتي إلى تحرير جزء من المخصصات الاحترازية التي جنيها على مدار السنوات الماضية؟
● عندما نرى بوادر انتعاش نتائج الشركات المالية السنوية فإن جميع البنوك المحلية ستستفيد من هذا التحسن، واعتقد أن معظم الشركات استوعبت الخسائر والأسعار والمخاطر، والحالية للأسهم في البورصة تعكس أداءها الحالي ووضعها الحقيقي، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن نتائج الدخل للكويت لم يستغل بعد وخطة التنمية لم تنطلق بشكل كامل. ونحن متفائلون للغاية خاصة أن صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد شدد أكثر من مرة على خطة التنمية وضرورة البدء فيها واستكمال مشاريعها، ومن هنا طالب مجلس الأمة بأن يكون داعما لخطة التنمية، ولله الحمد فإن الاقتصاد المحلي يمتد إلى حد كبير عن الأزمة المالية على الرغم من شدة تأثيرها على جميع دول العالم، لأن أوراق المشتقات المالية تم بيعها في دول العالم، ولكن اكتشاف الكويت على هذه الأوراق كان ضعيفا وضئيلا وهذه كانت في نهاية عام 2007. وفي عام 2008 ظهرت أزمة القروض التي أدت إلى تعثر كثير من البنوك العالمية والتي يكون لديها نسبة القروض أعلى من الإبداعات التي يتعاملون في الأوراق المالية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أزمة مالية وعدم ثقة في الأسواق العالمية، قام المودعون بمطالبة البنوك فمضت هنا ظهرت المشكلات الاقتصادية، وفي ذلك الوقت كان هناك جزء من الشركات الكويتية مستثمرة خارج الكويت وقامت بالانقراض

نسبة النمو الإيجابية للودائع			
النسبة	التغير	أرصدة الودائع	السنوات
5.8٪	511	9,393	2012
16.1٪	1,233	8,882	2011
5.3٪	387	7,649	2010
9.8٪	650	7,262	2009
23.3٪	1,250	6,612	2008
43.7٪	1,631	5,361	2007
16.9٪	541	3,730	2006
24.4٪	626	3,189	2005
11.4٪	263	2,563	2004
16.4٪	323	2,300	2003
0٪	-	1,977	2002

وتوجد علاجات كثيرة من قبل البنوك المركزية العالمية، والحديث عن أن المركزي الأميركي يفكر حاليا في رفع محركا اقتصاديا مهما للغاية، ومع تسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية، فإنها ستعيد الثقة في الاقتصاد المحلي بحيث سيتم تفعيل الأدوات الحكومية ومنها الانفاق الحكومي وانعكاسه على الناتج القومي، فالיום عندما نرى زيادة تقدر بحوالي 14 ألف مسكن في المناطق الجديدة، فإن هذا الأمر سينعكس على الدورة الاقتصادية كاملة من بناء مدارس ومستوصفات وسوف يتم تحريك قطاعات كبرى مساندة لعمليات البناء والتشييد من مواد البناء كالحديد والأسمنت وأسفلت الشوارع والخشب والسيارات، وفي المجلد سينعكس البدء في عمليات البناء والتشييد على التجارة البينية ما بين الكويت والدول المجاورة والشركاء الاقتصاديين.

كيف ترى أداء فروع «بيتك» في الخارج؟
● «بيتك» له تواجد في أسواق عالمية مثل تركيا وماليزيا والبحرين والسعودية، ففي السوق التركي هناك نمو متدرج جيد، حيث نما عدد فروع البنك حتى وصلنا إلى 256 فرعاً حالياً، وهناك طلب على المنتجات التي يقدمها «بيتك - تركيا»، وتمت إعادة هيكلة «بيتك - تركيا» بما يتواءم مع هيكلة بيت التمويل الكويتي.

فحاليا لدينا منظومة متكاملة من البنوك التابعة لـ «بيتك» تلعب فرعا 320 فرعاً، ولدينا توزيع للمخاطر، وللعلم فإن «بيتك - تركيا» تعتبر من البنوك متوسطة الحجم في السوق التركي فمجموع أصول البنك 23 مليار ليرة تركية تقريبا، لكن يبقى فروقات عالية، فمتوسط أرباح البنوك المنافسة في تركيا يبلغ 500 فرع وتوجد لدينا فرص كبيرة للنمو داخل السوق التركي، وللعلم فإن «بيتك - تركيا» يعتبر رقم واحد في تركيا في مجال البنوك الإسلامية ويحتل المرتبة 14 على مستوى البنوك بصفة عامة.

مخصصات احترازية

ما الأسباب وراء استمرار «بيتك» في تجميع المخصصات الاحترازية؟
● المخصصات البالغة 103 ملايين دينار خلال النصف الأول من 2013 تعتبر أقل من المخصصات التي جنبها البنك في النصف الأول من العام الماضي، ولابد أن ننظر إلى التعافي الاقتصادي ومدى تعافي الشركات المحلية في سداد التزاماتها المالية، والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا: هل «بيتك» أخفق في قدرته على استيعاب المتطلبات الاحترازية كالمخصصات؟

بالإضافة إلى نسبة الإيرادات من الخارج زادت بنسبة 6٪، وهذه الأمور كلها انعكاسات ودلائل على تنفيذ خطة إعادة الهيكلة بالشكل الصحيح. هناك مراحل مهمة في حياة المؤسسة المصرفية وكيفية انعكاس هذه الأمور على المساهمين والمودعين، ونتائج إعادة الهيكلة ايجابية وظهرت جلوسا في الطلب الكبير على زيادة رأسمال البنك التي طلبها مؤخرا وشهدت نسبة تغطية عالية للغاية، حيث جمع «بيتك» من عملية زيادة رأسماله مبلغ 320 مليون دينار والتي تشمل علاوة الإصدار والقيمة الاسمية فحصل «بيتك» على 470 مليون دينار، وهذا تأكيد آخر على ثقة مساهمي «بيتك» فيه، وللتأكيد، فإن إجمالي الأبداعات ارتفعت بنسبة 16٪ بنهاية النصف الأول من 2013 مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير نوعية الاستثمار في «بيتك» ونموذج العمل وتغيير الاستراتيجية والحفاظ على نموذج العمل بين التدفقات النقدية.

مؤشرات الربحية

هل معنى ذلك أن «بيتك» أصبح الآن يعزل عن تداعيات الأزمة المالية؟
● تحسنت مؤشرات الربحية والتدفقات النقدية لـ «بيتك» خلال الربعين الأول والثاني، إلا أنه لا أحد يمتد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، لكننا نأمل أن يكون للحكومة دور فاعل في تنفيذ خطة التنمية، إن في الكويت الآن مجلس أمة جديدا يتوقع أن يستفيد من الفرص المتاحة حاليا للاستثمار في تنفيذ خطة التنمية، وعلى مدار الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الكويت لم تخرج الكويت من تلك الأزمات إلا من خلال الانفاق الحكومي خاصة إيجاد مناطق سكنية جديدة تقوم بتحريك الاقتصاد المحلي.

بالنسبة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، هل الأزمة لاتزال تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد العالمي؟
● الأزمة المالية لم تنته لوقتنا هذا وخطأ أن نزع عكس ذلك،

ما آخر التطورات على خطة إعادة هيكلة «بيتك»؟
● في البداية، بيت التمويل الكويتي (بيتك) قام بتنفيذ إعادة الهيكلة من بداية عام 2012، وجزء من إعادة الهيكلة هو تغيير إستراتيجية «بيتك» والتركيز على استدامة العوائد سواء للمودعين أو المستثمرين على حد سواء، وبدأ «بيتك» مع نهاية عام 2011 في توثيق المتغيرات الخارجية على الاقتصاد والتي تؤثر على العمل، وكذلك الاستجابة للمتطلبات الرقابية من الجهات المسؤولة مثل معايير بازل 2 و3 بالإضافة إلى معرفة أوضاع «بيتك» من حيث الهيكل التنظيمي ومعرفة مدى إمكانية تماشي مع خطة إعادة الهيكلة. وتم انتداب مستشار عالمي هو شركة «بون آند كومباني» للقيام بدراسة لـ «بيتك» من حيث البيئة التشغيلية والتعرف على استدامة الربحية والمحافظة على ما تم أخذه من العمل المؤسسي في السابق والقدرات الداخلية والخارجية، ونجح «بيتك» في وضع إستراتيجية إعادة الهيكلة والتي عرضت بعد ذلك على مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليها وعلى البدء في تنفيذها.

وفي الحقيقة فإن خطة إعادة الهيكلة لـ «بيتك» تعتبر نقطة تحول كبيرة، حدث بدأ «بيتك» في جني ثمار الخطة من خلال تحسن مؤشرات الربحية وزيادة الإيرادات التي وصلت لمستويات أعلى من تلك المستويات التي حققها البنك في عام 2008، فهناك نمو إجمالي الإيرادات بنسبة 17٪ وزيادة في الأرباح بنسبة 18٪، لذا فإن هناك دلائل على نجاح «بيتك» من تنفيذ خطة إعادة الهيكلة والاستفادة من معرفة البيئة التشغيلية لبيت التمويل الكويتي وكيفية استخدام القدرات الرئيسية لديه في زيادة الإيرادات وتخفيض المصاريف، وأخذنا بعين الاعتبار النموذج الذي يعمل به «بيتك» في استغلال قدراته التشغيلية فيها فتم إقرار إنشاء 3 شركات متخصصة في الكابيتال ماركت والثانية في الاستثمار والثالثة في العقار.



مخصصات المجموعة

انخفضت بنحو 6٪

في النصف الأول

من العام الحالي

ونسبة الإيرادات

من الخارج ارتفعت

بنسبة 6٪



وتم انتداب مستشار عالمي هو شركة «بون آند كومباني» للقيام بدراسة لـ «بيتك» من حيث البيئة التشغيلية والتعرف على استدامة الربحية والمحافظة على ما تم أخذه من العمل المؤسسي في السابق والقدرات الداخلية والخارجية، ونجح «بيتك» في وضع إستراتيجية إعادة الهيكلة والتي عرضت بعد ذلك على مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليها وعلى البدء في تنفيذها.

وفي الحقيقة فإن خطة إعادة الهيكلة لـ «بيتك» تعتبر نقطة تحول كبيرة، حدث بدأ «بيتك» في جني ثمار الخطة من خلال تحسن مؤشرات الربحية وزيادة الإيرادات التي وصلت لمستويات أعلى من تلك المستويات التي حققها البنك في عام 2008، فهناك نمو إجمالي الإيرادات بنسبة 17٪ وزيادة في الأرباح بنسبة 18٪، لذا فإن هناك دلائل على نجاح «بيتك» من تنفيذ خطة إعادة الهيكلة والاستفادة من معرفة البيئة التشغيلية لبيت التمويل الكويتي وكيفية استخدام القدرات الرئيسية لديه في زيادة الإيرادات وتخفيض المصاريف، وأخذنا بعين الاعتبار النموذج الذي يعمل به «بيتك» في استغلال قدراته التشغيلية فيها فتم إقرار إنشاء 3 شركات متخصصة في الكابيتال ماركت والثانية في الاستثمار والثالثة في العقار.

وتم تحديد أسماء الـ 3 شركات مثل إدارة السيولة وشركة المثني والنخيل، وتم تنفيذ المراحل الانتقالية لإعادة الهيكلة و«بيتك» حاليا يسير نحو الانتهاء من الخطة والاستفادة من إقرار المهججة الجديدة.

ما آثار خطة إعادة الهيكلة على النتائج المالية لـ «بيتك»؟
● اليوم نتحدث عن النتائج المالية لـ «بيتك» خلال الربع الأول والثاني لعام 2013 فنجد أن هناك نمواً في إجمالي الإيرادات بنحو 17٪ وانخفضت بنحو 6٪ في النصف الأول، وأرباح المساهمين بلغت 50 مليون دينار مقابل 42 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2012، كما أن ربحية السهم بلغت 14 فلساً،

متفائلون بتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بضرورة البدء في خطة التنمية التي تعتبر محركاً اقتصادياً مهماً للغاية

تحسن مؤشرات الربحية وزيادة

في مجمل الإيرادات بنسبت 17.1٪

والأرباح بنسبة 18.1٪

زيادة في جميع مؤشرات البنك

المالية بنهاية النصف الأول

ذكر العمر أن «بيتك» حقق زيادة في جميع مؤشرات البنك بنهاية النصف الأول، وحقق «بيتك» أرباحاً إجمالية للنصف الأول من العام الحالي قدرها 134.9 مليون دينار، بلغت حصة المساهمين فيها 49.8 مليون دينار بنسبة زيادة 18٪ عن الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت ربحية السهم للنصف الأول من العام الحالي 14.9 فلساً، بنسبة زيادة 17٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقد بلغ إجمالي الإيرادات 461.1 مليون دينار بنسبة زيادة 17٪ عن العام السابق.

وارتفع حجم الأصول إلى 15.9 مليار دينار، بزيادة قدرها 1.9 مليار دينار وبنسبة زيادة 14٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، وارتفع حجم الودائع إلى 10.3 مليارات دينار، بزيادة قدرها 1.4 مليار دينار، وبنسبة زيادة 16٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1.7 مليار دينار، بزيادة قدرها 386 مليون دينار وبنسبة زيادة 30٪ عن الفترة نفسها من العام السابق.

أرباح بيتك وربحية السهم بـ (الدينار)					
البيان	2012	2011	2010	2009	2008
إجمالي الأرباح	87,676	80,342	105,983	118,741	156,960
ربحية السهم	30,8	28,02	39,9	48,2	68,1

نسبة تغطية الضمانات إلى الديون غير المنتظمة		
البيان	النصف الأول عام 2013	النصف الأول عام 2012
نسبة تغطية الضمانات إلى الديون غير المنتظمة	44,8٪	29,1٪

معدل كفاية رأس المال تحسن

ويتماشى مع التطورات التي تحدث

في السوق الكويتي

إنشاء بنوك إسلامية جديدة متروك

لـ «المشروع» والعمل المالي

وفق الشريعة منهج جيد في الكويت

ارتفاع إجمالي الأبداعات بنسبة 16٪

في نهاية النصف الأول من 2013



«بيتك» قام بتغيير نوعية الاستثمار

والإستراتيجية والحفاظ على نموذج

العمل والتدفقات النقدية

«بيتك» حقق زيادة

في جميع مؤشرات المالية

بعد تنفيذ خطة إعادة

الهيكل بنجاح



الفرص الاستثمارية

بالكويت موجودة

وفي كل الأنشطة الاقتصادية

وبجميع القطاعات

نتائج إعادة الهيكلة إيجابية

وظهرت جلياً في الطلب

الكبير على زيادة رأس المال

ما يؤكد على ثقة مساهمي «بيتك»

إعادة الهيكلة تضمنت إنشاء 3 شركات .. الأولى متخصصة في الكابيتال والثانية في الاستثمار والثالثة في العقار

الإيرادات الخارجية تشكل حالياً 52% وبلغت 49% في نهاية 2012

من بنوك خارجية ولكن الاقتراض كان قصير الأجل مقابل استثمارات طويلة الأجل. ومن هنا ظهرت المشاكل المالية. وفي نهاية عام 2008 ومع هبوط الأوراق المالية والأسواق حلت مواعيد سداد بعض المديونيات، فالشركات طلبت تجديد العقود وهنا ردت البنوك العالمية على الشركات بعدم استعدادها بتجديد العقود نتيجة حالة الهلع في الأسواق العالمية فاضطرت الشركات الاستثنائية إلى التخرج من بعض الأصول لاستيفاء التزاماتها. وهنا حدثت انخفاضات كبيرة في أسعار السلع، ومقابل هذه الأحداث جاء انخفاض تقييم الأصول وتأثيرها على المديونيات داخل الكويت ما أدى إلى انخفاض الضمانات. وفي تلك الأحداث والاضطرابات الاقتصادية العالمية اتخذ بنك الكويت المركزي خطوات استباقية في عام 2008، حيث فرض نسبة للنمو الائتماني وهذه الأمور حصص البنوك المحلية خصوصاً ان التمويل للإيداعات في ذلك الوقت نسبته جيدة وتدعم مائة البنوك المحلية وهي 80% من الإيداعات، فوضع القطاع المصرفي المحلي في وقت الأزمة كان أفضل من غيره من الدول الأخرى، وقامت الحكومة بعد ذلك بسن قوانين مثل قانون الاستقرار المالي لدعم الشركات.



محمد العمر متحدثاً إلى الزميلين رئيس قسم الاقتصاد هشام أبوشاري وأحمد مغربي

السنوات	الأصول	التغير	النسبة
2012	14,703	1,243	9.2%
2011	13,460	1,001	8.0%
2010	12,458	1,168	10.1%
2009	11,291	747	7.1%
2008	10,544	1,746	19.8%
2007	8,798	2,484	39.3%
2006	6,314	1,633	34.9%
2005	4,681	1,223	35.4%
2004	3,458	417	13.7%
2003	3,041	487	19.1%
2002	2,554	-	0%

زيادة فروعنا المحلية تستهدف الاقتراب أكثر من العميل

«بيتك» سيركز على نشاطه الرئيسي.. وخدمة العملاء أولوية

هذا الشيء ولكن التسابق بين الدول جعلها تأخذ خطوات للتوصل بأن تكون مركزاً سواء للصيرفة الإسلامية أو مركزاً للسلع مقلماً كان في مصر قديماً لتسعير القطن، ولكن في دبي أخذوا خطوات كبيرة ويتبعها في ذلك بعض الدول الخليجية في إنشاء سوق للذهب العالمي وسوق للسلع العالمية.

التي يزيد فيها عدد البنوك التقليدية، فنسبة النمو في البنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية وشاهدنا تحول بعض البنوك إلى العمل وفق النظام الإسلامي وهذا شيء طبيعي وجيد يؤكد أن الرواد الأوائل الذين تحملوا المشاق لإنشاء «بيتك» وانجابه كانوا على صواب ومن ذوي الرؤية الحكيمة، ولن تأخذ البنوك الجديدة من حصة «بيتك»، ولو كان الأمر كذلك ما جرت عملية استحواذ على بنك إسلامي وتحولت بعض البنوك التقليدية إلى إسلامية.

دخول السوق المصري عندما يحين الوقت المناسب، لأنه سوق به صناعة وأيدي عاملة وقطاعات اقتصادية فاعلة كالزراعة والصناعة والتجارة والزراعة لذا فهو يشجع على الاستثمار.

هل تعتقد أن معدل كفاية رأس المال الحالية لـ «بيتك» كاف في الوقت الحالي؟

● معدل كفاية رأس المال يتماشى مع التطورات التي تحدث في السوق الكويتي، وتحسين كفاية رأس المال ليس بالضرورة عبر زيادة رأس المال، وإعادة تصنيف بعض الأصول في الميزانية يمكن أن يسهم في ذلك، لأن بعض الأصول لديها تأثير على معدل كفاية رأس المال، وسيعمل هناك تركيز على التحويلات الحكومية.

هل تعتقد أن معدل كفاية رأس المال الحالية لـ «بيتك» كاف في الوقت الحالي؟

● معدل كفاية رأس المال يتماشى مع التطورات التي تحدث في السوق الكويتي، وتحسين كفاية رأس المال ليس بالضرورة عبر زيادة رأس المال، وإعادة تصنيف بعض الأصول في الميزانية يمكن أن يسهم في ذلك، لأن بعض الأصول لديها تأثير على معدل كفاية رأس المال، وسيعمل هناك تركيز على التحويلات الحكومية.

ما تعقيلك في أن معظم البنوك الإسلامية اتجهت إلى التخصص في الصناعة المالية أكثر، فما تفسيرك؟

● هدف خطة إعادة الهيكلة التخصيص والتركيب، وأساس عمل «بيتك» منذ افتتاحه هو إعمار الأرض، وأكد هنا أن «بيتك» لم يقلل من شأن أي من الأصول الموجودة، ولكن تم التركيز للاستفادة من الخبرات وتقليل المصاريف.

طبيعة «بيتك» اختلفت حالياً من سوبر مصرف إلى بنك متخصص في الصناعة المالية أكثر، فما تفسيرك؟

● هدف خطة إعادة الهيكلة التخصيص والتركيب، وأساس عمل «بيتك» منذ افتتاحه هو إعمار الأرض، وأكد هنا أن «بيتك» لم يقلل من شأن أي من الأصول الموجودة، ولكن تم التركيز للاستفادة من الخبرات وتقليل المصاريف.

أدوات تمويلية

«بيتك» يعتبر مدرسة والكثير من مسؤولي الشركات تخرجوا في هذه المدرسة، ولكن الأزمة كانت أكثر تأثيراً على الشركات الإسلامية، فما سبب ذلك؟

● ما دامت الشركات الاستثمارية الإسلامية لا توجد لديها أدوات تمويلية تتماشى مع استحقاق الاستثمار لديهم فإن تلك الشركات ستواجه مشاكل، ومن أهم أسباب الأزمة التي تعرضت لها هذه الشركات أنها قامت بأخذ قروض قصيرة الأجل

أدوات تمويلية

«بيتك» يعتبر مدرسة والكثير من مسؤولي الشركات تخرجوا في هذه المدرسة، ولكن الأزمة كانت أكثر تأثيراً على الشركات الإسلامية، فما سبب ذلك؟

● ما دامت الشركات الاستثمارية الإسلامية لا توجد لديها أدوات تمويلية تتماشى مع استحقاق الاستثمار لديهم فإن تلك الشركات ستواجه مشاكل، ومن أهم أسباب الأزمة التي تعرضت لها هذه الشركات أنها قامت بأخذ قروض قصيرة الأجل

ما تعقيلك في أن معظم البنوك الإسلامية اتجهت إلى التخصص في الصناعة المالية أكثر، فما تفسيرك؟

● هدف خطة إعادة الهيكلة التخصيص والتركيب، وأساس عمل «بيتك» منذ افتتاحه هو إعمار الأرض، وأكد هنا أن «بيتك» لم يقلل من شأن أي من الأصول الموجودة، ولكن تم التركيز للاستفادة من الخبرات وتقليل المصاريف.

ما تعقيلك في أن معظم البنوك الإسلامية اتجهت إلى التخصص في الصناعة المالية أكثر، فما تفسيرك؟

● هدف خطة إعادة الهيكلة التخصيص والتركيب، وأساس عمل «بيتك» منذ افتتاحه هو إعمار الأرض، وأكد هنا أن «بيتك» لم يقلل من شأن أي من الأصول الموجودة، ولكن تم التركيز للاستفادة من الخبرات وتقليل المصاريف.

البيان	النصف الأول عام 2013	النصف الأول عام 2012
عقارات للتجارة	255,925	273,686
استثمارات عقارية	557,264	536,358
الإجمالي	813,189	810,044

البيان	النصف الأول 2013	النصف الأول 2012	الفرق	نسبة التغير
العائد على الأصول	0.90%	0.76%	0.14%	18.54%
العائد على إجمالي حقوق المساهمين	7.48%	6.92%	0.56%	8.10%
هامش صافي الربح	1.71%	1.48%	0.22%	14.83%
إجمالي هامش الربح الدولي	7.08%	7.03%	0.05%	0.71%
إجمالي هامش الربح الدولي	12.29%	11.07%	1.23%	11.11%

مقابل مشاريع واستثمارات طويلة الأجل، ومثال على ذلك لو الشركة الإسلامية ذهبت لمشروع في أي مكان ودخلت في استثمار مدته 5 سنوات وأنشأت صكوكاً لمدة 5 سنوات فالشركات التقليدية لديها القدرة على إنشاء سندات لمدة 5 سنوات أيضاً، ولكن في الشركات الإسلامية كان من الممكن أن تتفادى هذه المشاكل لأن السوق من وقتها كان ناشئاً وأدوات الاقتراض كانت قليلة وغير معروفة وإصدارات الصكوك كانت لحكومات وشركات كبرى شبيهة حكومية ولم تشاهد خلال السنوات الماضية أي انخفاضات أو تأخيرات سلبية على إصدارات الصكوك، فنسبة الخصارة بالصكوك ضئيلة، ولكنه كان سوقاً ناشئاً ومع ظهور التوجه بإنشاء شركات استثمارية في 2001 و 2002 لم يكن هناك طلب على الخدمات إلا في عام 2004 و 2005 ولم تكن هناك أدوات تمويلية متواكبة مع الاستثمار.

من المهم إعادة الثقة في الاستثمار في الأسواق المساندة مثل الأسهم على مدار الأزمات التي مرت بها الكويت لم تخرج منها إلا من خلال الإنفاق الحكومي خاصة إيجاد مناطق سكنية جديدة تقوم بتحريك الاقتصاد المحلي

نسبة النمو الإيجابية للأصول ارتفعت بنسبة 9.2%

كشفت محمد العمر في حوار في حواره أن نسبة الديون غير المنتظمة إلى الضمانات خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 44.8% مقارنة بـ 29.1% خلال النصف الأول من العام الماضي. وذكر العمر أن نسبة النمو الإيجابية للأصول ارتفعت بنسبة 9.2% بنهاية العام 2012 لتبلغ 14.7 مليار دينار مقارنة مع 13.4 مليار دينار بنهاية 2011.

البيان	2012	2011	الفرق	نسبة التغير
العائد على الأصول	0.92%	0.29%	0.63%	219%
العائد على حقوق المساهمين	7.10%	6.57%	0.53%	8%
العائد على إجمالي حقوق المساهمين	8.10%	2.46%	5.64%	230%
نسبة التكاليف إلى الإيرادات باستبعاد المخصصات وتكاليف التمويل	34.38%	35.03%	0.65%	2%
هامش صافي الربح	1.73%	0.57%	1.16%	203%
إجمالي هامش الربح الدولي	9.89%	6.84%	3.04%	44%
نسبة التمويل / الدوائج	80.51%	78.53%	1.98%	3%

البيان	عدد الاسهم	مبلغ الزيادة نسبة المحصل فعلياً	مبلغ الزيادة المستهدف	فرق الزيادة
زيادة رأس المال	638,916,063	319,458,032	20	497,313,522

«بيتك» يسير وفق خطة بدأت مع شركة «بوز أند كومباني» لعمل إستراتيجية مدتها 5 سنوات

نطالب بسرعة تنفيذ خطة التنمية و«بيتك» ملتزم بدعم القطاع الخاص بالتمويلات

انتعاش النتائج المالية السنوية للشركات سيحقق استفادة لجميع البنوك المحلية

أعتقد أن معظم الشركات استوعبت الخسائر والمخصصات.. والأسعار الحالية للأسهم في البورصة تعكس أداءها الحالي ووضعها الحقيقي.

هل يفكر «بيتك» في الدخول في السوق المصري؟

● نحن ننتظر استقرار الأوضاع لدراسة مدى إمكانية